جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

١١٠٢ | ٢٠١٥/١١/٢٥ | ٢٤ ورقه

السيدة الأستاذة / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحيـة طيـبـة وبعد ،،،،،،،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقريرى مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة والمجمعة الدورية المختصرة للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢٥/٩/٣٠.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في: ٢٥ / ١١ /٢٠٢٥

الوكيل الأول

مدير الإدارة

نبيلة محروس حلمى

" محاسبة / نبيلة محروس حلمى "

محمد

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
للقوائم المـــــالية المستقلة الدورية المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٥/٩/٣٠

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية " في٢٠٢٥/٩/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المستقلة عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠).

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة عمل إستفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

فى ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة نشير إلي ما يلي :-

١. لم تقم الشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملات الأجنبية بحسابى دائنو شراء أصول ثابتة والموردين والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤.٧٧ مليون دولار ، نحو ٨٠١ الف يورو لتبلغ فروق العملة المستحقة نحو٥.٥ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية.

وأوصينا بحصر كافة الحالات المماثلة والإلتزام بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.

٢. تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١.٩٢مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي:

- نحو ١.٣ مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية – صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

- نحو ٥٧٠ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري – أسيوط-قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات، وكذا عدم تجديد بعض عقود حق الإنتفاع بمناطق الصعيد، مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوي ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء فضلا عن قيام الشركة بسداد بعض المبالغ كريع على بعض الاراضى بإحدى المحافظات بناء على الأحكام الصادرة فى هذ الشأن .

- وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي- مباني – سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ ومن أمثلة ذلك:-

أ- نحو ١٥.٨مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ لارض حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب- نحو ٢٠.٥ مليون جنيه قيمة التعديات على بعض سنترالات بقطاع الاسكندرية ومطروح .

ج- نحو ٥.٢ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين "مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض وماعليها من مباني وتسليمها فعلياً للمدعين وخرجت من حيازة وملكية الشركة وقامت الشركة بنقض الحكم بالدعوى رقم ١٦٤٣٤لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم، وتم النظر في الشق الموضوعي وقررت محكمة النقض بجلستها في ٢٠٢٤/٣/٦ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضي من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي للشركة موضوعاً وإحالة القضية مجدداً الي محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيلها لإعادة الإعلان .

ويتصل بما سبق أنه قبل صدور حكم محكمة النقض سالف الذكر قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد بائعي الأرض (مطالبة بنحو ٣٠ مليون جنيه من قيمة الأرض وما زاد من قيمتها حتى وقت إستحقاقها والتعويض المناسب)، وقد صدر حكم لصالح الشركة بالزام المدعي عليهم – بائعى الأرض - بأن يؤدوا مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه مضافاً اليها الفوائد القانونية وتعويض بنحو

١٠٠ألف جنيه، وقد تم الطعن علي الحكم المذكور بطريق الاستئنافين رقمي (٨٩٩٤، ٩١٤٣) لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيل النظر فيهما للحكم وحتى تاريخه لم يتم إصدار أية أحكام وما زالت متداولة .

وأوصينا بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، وموافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضي المملوكة للشركة، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عاليه.

٣. تضمن حساب الأصول الثابتة تكلفة نادي الشركة بالمعادي البالغة نحو ٢.٧مليار جنيه وتحملت عنه مصروف إهلاك بنحو ١٢٠ مليون جنيه، وقد تبين بشأن ذلك ما يلي:

- عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥والذى تم الاشارة فى التخصيص المشار اليه انه فى حالة إستخدامها لغير الغرض المخصصة لاجله ترد إلى مصلحة الاملاك الاميرية .

- تضمنت أصول النادى نحو ١٠٢ مليون جنيه القيمة الحالية لحق الإنتفاع للأرض التى تم استئجارها لمدة ٢٠ عام من وزارة الإتصالات لإنشاء وإدارة وتشغيل مراكز تدريب مفتوحة فى مجال الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات وقد تبين قيام الشركة باستخدام الأرض فى غير الغرض المخصصة من اجله بالمخالفة للبند رقم ٤ من التعاقد المبرم بين الشركة ووزارة الإتصالات وكذا الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٥ مما قد يعرض الشركة لسحب الارض وما عليها من إنشاءات طبقا لما يقضى به البند رقم ١٥ من التعاقد المشار إليه .

- عدم فصل قيمة الاجهزة والالات مثل اجهزة التكييف والانذار واجهزة المراقبة والمصاعد عن مكونات كل مبنى واهلاكها ضمن المبانى على ٥٠عام ، فضلا عن تسجيل قيمة الملاعب والبالغة نحو٦٤.٥مليون جنيه بصورة إجمالية فى سجل الأصول .

- قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩.٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة استغلال النادى فى الغرض المخصص من أجله ، ولم نتحقق من مدى تناسب العائد السنوى المستحق مقابل التكاليف التي تتكبدها الشركة.

- لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن التعاقد مع الشركة التابعة المذكورة كعقد إيجار تشغيلى بالمخالفة لما تقضي به الفقرتين رقمى ٩٥، ٩٦من معيار المحاسبة المصرى – عقود التأجير- وقد أفادت الشركة بردها على تقر ير فحص القوائم المستقلة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ أنها تقوم بالافصاح طبقا للمعايير المحاسبية وذلك ضمن ايضاح المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة الا انها لم تقم بالافصاح عن طبيعة المعاملة مع الشركة التابعة .

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن، وسرعة انهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي،مع موافاتنا بدراسة الجدوي الاقتصادية للتحقق من عائد الشركة، وضرورة الإفصاح عما تم الاشارة اليه ضمن الإيضاحات المتممة.

٤. ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام خلال عام ٢٠٢٥بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مسار بطول ١١.٨ ألف متر طولى على الترتيب حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام لتعذر سحب الكوابل منها فضلا عن نحو ٦٢ الف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها حتي ٢٠٢٥/٩/٣٠ ، فضلا عن عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN والتى بلغ ما أمكن حصره منها عدد ٦٣٢٦ بطارية من حسابات الأصول الثابتة ، ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التى تم فصل الخدمة عنها الامر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٣٥٥ متر طولى بتكلفة قدرها نحو ٤.٣ مليون جنيه بوسط الدلتا ، ونشير في هذا الصدد ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة.

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

٥. عدم إستغلال الشركة لبعض الأراضي، والمباني في الأغراض المخصصة لها من أجله لإقامة سنترالات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٨ ولم يتم إبرام عقود بشأنها مما قد يعرض الشركة لسحب تلك الأراضي لمخالفتها لشروط التخصيص فضلا عن وجود العديد من النزاعات القضائية مع بعض الجهات الادارية بالدولة بشأن تلك الاراضى ومنها أرض بمساحة ١٢٠٠ متر بمحافظة القاهرة ، ارض بمساحة ٧٥٠ متر مربع بمحافظة الدقهلية ومرفوع بشأنهما دعاوى قضائية ومازالامتداولة ، وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو١٠٤.٢ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، ونحو١٤ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة (قطاعى شرق ووسط الدلتا فقط)مما قد يترتب عليه ضياع عوائد استثمار المبالغ المشار اليها وقد أفادت الشركة بردها بأنه جارى إتخاذ اللازم في هذا الشأن.

وأوصينا بالالتزام بشروط التخصيص وتقنين وضع تلك الاراضى للاستفادة منها فى الاغراض المخصصة لها تفاديا لتوقيع الجزاءات أو الغاء التخصيص ومراعاة المدة المحددة لتنفيذ المشروعات تفاديا لسحب تلك الاراضى .

٦. عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو١٥٥١ مليون جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيارى المحاسبة المصرية رقمى (١٠ ، ٢٣) وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك و الإستهلاك تتمثل في :

- نحو ٧٧٠مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣.
- نحو ٥١٩ مليون جنيه قيمة الانظمة والمعدات لمجابهة زيادة سعات الانترنت بمراكز بيانات الشركة .

- نحو ١٧٦ مليون جنيه قيمة الفرق بين ماتم إضافته على الاصول وقيمة الفواتير الوارد من شركة هواوى عن توريد اجهزة تحديث أنظمة خدمة العملاء لخدمات المحمول والثابت والبيانات الارضى BSS
- نحو ٨٤.٢ مليون جنيه والمدرجة بحساب الأرصدة المدينة والمتمثلة فى :-

❖ نحو١٥.٦مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتى تم إستلامها نهائيا بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨ .

❖ نحو ٤.٢ مليون جنيه قيمة عدد٤٠٠ بطارية لاجهزة UPS والتى تم توريدها وتركيبها فى مارس ٢٠٢٥ .

❖ نحو ٦٤.٤ مليون جنيه قيمة المهمات المنصرفة من المخازن على بعض مشروعات الشركة .

الأمر الذى يشير إلى ضعف الترابط والتنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة والذى أدي إلى التأخر في إضافة بعض الأصول والتي بلغت نحو ٥٥٣مليون جنيه والتي يرجع تاريخ دخول بعضها للخدمة لعام ٢٠٢١ مما أدي الي تحميل الفترة باهلاك بنحو ٢٨٢مليون جنيه

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية .

٧. تضمنت الأصول نحو ٩٨مليون جنيه قيمة شراء شبكة إتصالات مقامة من طرف العميل منذ سنوات خاصة بأحد المجتمعات المغلقة وإهلاكها على ٥٠عام دون فصل ما يخص المساحات المؤجرة لمدة ٧ سنوات لاقامة أبراج عليها وفقا للعقد المبرم ، وكذا دون فصل البنية الأساسية عن تكلفة الكابل لإختلاف معدل الإهلاك لها عن معدل إهلاك الشبكة، فضلا عن عدم وجود لجنة فنية لدراسة تحديد معدل إهلاك الشبكة المستخدمة المشار إليها وكذا عدم موافاتنا بدراسات الجدوى المعدة لشراء الشبكة فضلا عن ذلك لم تتضمن الاصول وإلتزامات الشركة قيمة شراء شبكة إتصالات باحد المجتمعات المغلقة شاملة تاجير ٦ مساحات لتركيب ابراج محمول ،٢ مركز بيع والبالغ قيمتها نحو ٥٥ مليون جنيه .

وأوصينا باجراء التسويات اللازمة بفصل ما يخص المساحات ومراكز البيع المؤجرة عن تكلفة الشبكة وكذا البنية الأساسية عن تكلفة الكوابل لإظهار الحسابات علي حقيقتها إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وتشكيل لجنة فنية للوقوف على صحة معدلات إهلاك الشبكة وموافاتنا بدراسات الجدوى المشار إليها والايرادات المحققة من تلك الشبكات والموقف الحالى الخاص بمساحات ابراج المحمول ومراكز البيع التى لم يتبين لنا استلامها واستغلالها .

٨. عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفنى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠ مليون جنيه والتى سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

وأوصينا باجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.

١٠. مخالفة الشركة للفقرة ٧٠ من معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ -- الاصول الثابتة واستهلاكاتها حيث لم تقم الشركة باستبعاد قيمة الاصول التى تم احلالها من بعض مشروعات الكوابل البحرية والمتمثلة فى الاجهزة وراكات والذى بلغ ما أمكن حصره من تلك التحديثات خلال عام ٢٠٢٤ نحو ٤٤٩ مليون جنيه .

وأوصينا بالالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المشار إليه وإجراء ما يلزم من تسويات .

١١ .لم تقم الشركة بإستبعاد تكلفة بعض السعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ١.٤٤مليار جنيه المعادل لنحو ٣٠ مليون دولار على بعض الكوابل، ونشير في هذا الصدد الي قيام الشركة باستبدال بعض السعات بينها وبين أحد الكوابل (بدون مقابل) دون اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر علي حساب الاصول واهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول و الإستهلاك على حقيقتهما وموافاتنا بالعقد والفواتير المشار إليها .

١٢- لم تتضمن الاصول الاخرى قيمة تكلفة زيادة السعات لبعض الكوابل وفقا لما ورد ضمن البيان الفنى للمشاريع الدولية وما لذلك من اثر على حسابى الاصول الاخرى واستهلاكاتها .

وأوصينا بإجراء التصويب اللازم فى هذا الشأن .

١٣.إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخازن بالشركة وما يرتبط بها من عدم توافر أنظمة إنذار الحريق والاطفاء الألى ببعض تلك المخازن ومحطات إنزال الكوابل البحرية حيث تبين ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠٢١، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي -

- تضمن المخزون بالخطأ نحو ٤٤٣ مليون جنيه وصحتها حساب الارصدة المدينة تتمثل فى :-
  - نحو ٣٨٩مليون جنيه قيمة ما تم سداده على ذمة إعتمادات مستندية لتوريد بعض قطع غيار ومهمات لبعض العقود و أوامر التوريد الصادرة لبعض الموردين لم يتم ورود مشمولها وإضافتها لمخازن الشركة.
  - نحو١٤٣.٢ مليون جنيه تتمثل فى قيمة بعض المهمات والأصناف التي تم رفضها بعد قبولها لعدم مطابقتها للمواصفات، وتم تشكيل لجان فنية و مرفوع بشأنها بعضها قضايا منذ عدة سنوات مازالت متداولة وكذا المهمات التى ما زالت تحت الفحص ويرجع بعضها لعام ٢٠١٦ .
- تم تخفيض المخزون لمقابلة المخزون الراكد والتالف بالمخازن الرئيسية بنحو١٠٩ مليون جنيه وتبين إستمرار الشركة بتقييم المخزون الراكد طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بلائحة التخزين وبالقواعد التفصيلية لها بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، ونشير في هذا الصدد إلى عدم نهو اعمال اللجنة الفنية المشكلة منذ عدة سنوات لدراسة المخزون.

- عدم تاثر المخزون بنحو ٦١.٥ مليون جنيه قيمة ماتم توريده للمخازن من المهمات الخاصة بتوسعات اجهزة OSS وكذا قيمة العجز والبارز لبعض الاصناف يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .

- تكدس بعض مخازن الشركة ببعض الأصناف والمهمات الواردة للمشروعات القومية حيث تبين أن معدل الصرف منها بطئ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١.٢ مليار جنيه ونشير في هذا الصدد إلى قيام الشركة بتشكيل لجنة في ٢٠٢٤/٩/٨ لمطابقة أرصدة المخازن الرئيسية مع ما تم صرفه لمخازن مقاولي التنفيذ وما تم تنفيذه علي الطبيعة للتحقق منها وهو الأمر الذى لم يتم الإنتهاء منه حتى تاريخ اعداد القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠.

- تحمل الشركة ١.٣٨ مليار جنيه منها نحو ٤٩٨.٥ مليون جنيه منذ سنوات وحتي سبتمبر٢٠٢٥ كفروق عملة للتأخر في السداد، وللتغيير في شروط الدفع ، وفروق لزيادة أسعار بعض المواد الخام والمهمات، وكذا علاوات أسعار لبعض التعاقدات وأوامر التوريد وذلك نتيجة التأخر في اجراءات البت والإسناد، وعدم جاهزية بعض المخازن لاستيعاب الكميات المتعاقد عليها مما ترتب عليه ايقاف التوريد من قبل الشركة.

- وجود العديد من المهمات المنصرفة بإيصالات صرف مؤقتة بعضها يرجع لشهر يناير ٢٠٢٥ ولم يتم تسويتها خلال ١٥ يوم من تاريخ صرفها بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٥ مليون جنيه وكذا وجود العديد من الكميات المرتجعة للمخازن من بواقي المشروعات لم يتم تقييمها حيث يتم الصرف منها مرة اخري بدون قيمة بالمخالفة لأحكام لمادتين أرقام ٢٦ ، ٢٧ من القواعد التفصيلية للائحة التخزين .

- عدم الإنتهاء من إنشاء منظومة حسابات نجميع المخازن الفرعية أدى إلى عدم تضمين المخازن الفرعية بقيمة الأصناف المنصرفة من المخزن الرئيسي واعتادت الشركة على تحميل قيمتها على حساب المصروفات بالرغم من عدم صرفها للتشغيل ، وقد جاء رد الشركة على تقريرنا على فحص القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مؤيداً لما ورد بالملاحظة.

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة اليه واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة، مع الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه لما له من أثر علي قيمة المخزون والحسابات المختصة، والعمل على تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة المخازن مع الإلتزام بأحكام مواد لائحة التخزين والقواعد التفصيلية المنظمة لها .

١٤. بلغ رصيد حساب العملاء نحو١٢ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – بنحو ٣.٣٤ مليار جنيه في٢٠٢٥/٩/٣٠ ، وتضمن الرصيد بعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحو١.٨٥٦ مليار جنيه تتمثل في (نحو٥١٦.٣ مليون جنيه مديونية متوقفة علي بعض العملاء خارج مصروعملاء دوائر مؤجرة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠، نحو ١.٣٢مليار جنيه مديونية متوقفة علي بعض عملاء الحكومي، ومنزلي، وتجاري ، وبيع خدمة يرجع تاريخ بعضها ما قبل عام ٢٠٠٠، ونحو ١٩.٣ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة منذ عام ٢٠١٧ ونشير الي عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق علي بعض العملاء بالخارج المتوقفين عن السداد منذ سنوات حيث لم تقم الشركة

بإعادة تقييمها على سعر الإقفال في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

فضلاً عن وجود مبالغ معلاه بالأرصدة الدائنة متحصلات من العملاء بنحو ٥١٠مليون جنيه منها تحويلات جهات حكومية بلغت نحو٣٧٨.٦مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ دون تسوية.

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظاً على حقوقها، وبحث ودراسة الأرصدة المحصلة من بعض العملاء واجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على مخصص الخسائر الائتمانية التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية.

١٥.وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي وباقى قطاعات الشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:-

أ- لم نواف بنتائج أعمال اللجنة المشكلة منذ عام ٢٠٢١ لفحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات للتحقق من صحة أرصدة العملاء الدفترية وبين أرصدتها المسجلة على منظومة الحاسب الآلي، وقد تم إعادة تشكيل اللجنة في عام ٢٠٢٣وحتي تاريخه (سبتمبر ٢٠٢٥) لم يتم الإنتهاء من عمل اللجنة وتوصياتها.

ب- عدم إدراج حسابات عملاء خارج مصر، الكوابل البحرية ،المقاصة الدولية ، مؤسسات وشركات على نظام الاوراكل الخاص بالشركة حيث تم ادراجها على نظام اكسيل القابل للحذف والاضافة مما يضعف الرقابة على تلك الحسابات فضلا عن عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء الدولى (داخل مصر- عملاء تشغيل محلي VSAT، وعملاء المقاصة ، عملاء خارج مصر).

ج- استمرار انفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر بنظام الـ I R U دون وجود أنظمة حسابات ألية وإصدار الفواتير وفقا لأسعار التحاسب الدولى المعتمدة واقتصار دور الإدارة المالية في قيد المعاملات المالية فقط دون متابعة لحركة المتحصلات والمتأخرات ، وذلك بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة وأخرها تقريرنا على تقرير فحص القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠بأنه "تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة العملاء وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذي يتعارض مع توصياتنا".

وأوصينا بضرورة تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة العملاء.

١٦. تضمنت الارصدة المدينة نحو ٨٩ مليون جنيه قيمة المتبقى من ملحق عقد الرعاية المبرم بين الشركة المصرية واحدى شركات الاستثمار الرياضى بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٦ والذى اقر فيه الطرفان باستبدال الحقوق الممنوحة بحقوق اخرى بديلة وفقا لشروط واحكام هذا الملحق .

ونشير فى هذا الشأن الى قيام الشركة بتخفيض المبالغ المدفوعة مقدما بنحو ٩٧مليون جنيه وتعليتها لحساب الاصول الاخرى تحملت عنه الشركة قيمة اهلاك بنحو ٩ مليون جنيه قيمة

المساحات التى تم توفيرها من الشركة المذكورة لانشاء ابراج ومنافذ بيع اعتبارا من عام ٢٠٢٣ دون وجود محاضر تسليم لتلك المساحات ولم نقف على مدى استفادة الشركة من تلك الابراج .

كما لم تقم الشركة بحساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين عن الإشتراك لمدة ١٠ سنوات البالغ قيمتها نحو١٧١.٧مليون جنيه وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

فضلاعن ذلك فقد تضمنت الأرصدة المدينة نحو ١٢٨.٨ مليون جنيه تحت مسمى مطالبات تذكرتى تخص شركة WE DATA حتى ٢٠٢٣/٤ ولم نواف بموقف الفترة من ٢٠٢٣/٥ حتى تاريخه .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة بنود ملحق العقد وموافاتنا بأسباب التأخر في التنفيذ مع الأخذ في الإعتبار المدد الزمنية للتنفيذ الفعلي للملحق، وحساب القيمة الحالية وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية،وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع موافاتنا بمحاضر التسليم وتحديد اسباب عدم الاستفادة من تلك الاصول مع تحديد الموقف بشأن شركة تذكرتى.

١٧. ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٣٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما وقيمة ما قامت الهيئة بخصمه من مستحقات الشركة تحت مسمى كل من غرامات تأخير وعوائد إستثمارية، وتأمين نهائي وضمان أعمال تم بشأنها صدور ختاميات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها أنه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها دون إيضاح ما أتخذته الشركة من إجراءات لاستيداء حقوقها وكذا عدم إجراء المطابقة اللازمة مع هيئة المجتمعات العمرانية .

وأوصينا بموافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات نحو استيداء حقوقها طرف الغير.

١٨ ٠مازال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة والمسددة عن بعض العملاء والبالغ نحو ٨١.٣ مليون جنيه متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة، وقد أفاد رد الشركة على تقاريرنا السابقة بفحص ذلك ضمن اللجنة المشكلة لفحص أرصدة العملاء، وهو الأمر الذي لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه.

واوصينا بسرعة إنهاء أعمال اللجنة وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.

١٩- لم تقم الشركة حتي تاريخه بتحصيل نصيبها من إيرادات توزيعات إستثماراتها المالية المستحقة والبالغة نحو ٣٣.٦ مليون جنيه قيمة المبالغ التي تقرر توزيعها من أرباح شركة عرب سات عن السنوات ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤ وكذا توزيعات ارباح شركة ستيك عن عام ٢٠٢٤(إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الشركة لايراداتها المستحقة في ضوء قرارات الجمعيات للشركات المستثمر فيها.

٢٠- إستمرار الشركة في تسجيل بعض الأستثمارات المدرجة ضمن بند استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغ قدرها في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم اضمحلال بنحو ٤٠ مليون جنيه) بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

وأوصينا بالإلتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في هذا الشأن.

٢١- لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه بخلاف فروق ضريبة الدمغه المستحقة للشركة المصرية والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في إسترداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لإسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات وقد جاء رد الشركة على تقرير الفحص المحدود فى ٢٠٢٥/٦/٣٠بأنه تم إقامة دعاوي قضائية علي بعض شركات الكهرباء ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول علي مستحقات الشركة ، فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ وقد جاء برد الشركة المتكررأنه جارى التفاوض مع شركات المياه.

وأوصينا بسرعة حسم الخلاف بين الشركة وكلا من شركتى الكهرباء والمياه وإجراء التسويات اللازمة ، وموافاتنا بالمستجدات فى هذا الشأن.

٢٢- إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة وحتي عام ٢٠٢٤ بلغ ما أمكن حصره منها نحو١.٥٤ مليار جنيه ، ونحو٢.٢٨مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، والبعض الأخر مبالغ معلاة متمثلة في (مستحقات، غرامات، رسوم، قيمة خدمات، ٠٠٠ألخ) بالحسابات ولم يتم البت فيها حتي تاريخه مما ترتب عليه تضخيم الحسابات، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة منذ عدة سنوات لدراسة وفحص تلك الأرصدة طبقاً للأمر الإداري رقم (٤) في ٢٠٢٠/٧/١٦ ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها، وقد جاء رد الشركة متكرر بأنه جاري الدراسة.

هذا ونشير في هذا الصدد إلى تضمين الارصدة المدينة نحو ٢٧٢ مليون جنيه مسددة كدفعة مقدمة لاحد الموردين عن بعض العقود على الرغم من توريد مشمولها يرجع تاريخها لعام ٢٠٢٣ وكذا تضمين الارصدة الدائنة نحو ٣٩٥ مليون جنيه قيمة مقايسات اتاحة تكميلية يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٠ لم يتم تسويتها .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة، وسداد ما عليها من إلتزامات حتى لا تتكبد المزيد من فروق العملة ، مع ضرورة سرعة إنهاء عمل اللجنة المشار اليها واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة والفحص لكل من الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة منذ سنوات مؤيداً بالمستندات.

٢٣- تضمنت الأرصدة الدائنة نحو ٥٧.٩ مليون جنيه مقابل تحميل مصروفات العام والعام السابق تقديريا تمثل نصيب شركة العاصمة الإدارية فى المشاركة في الإيرادات البالغة نحو ١٦٥.٨ مليون جنيه منذ بدء التشغيل وحتى ٢٠٢٥/٩/٣٠عن الأعمال المنفذة داخل العاصمة الإدارية الجديدة وفقا للعقد المبرم فى ٢٠١٩/٩/١١حيث لم يتم الإنتهاء من تحديد ألينات تنفيذ نسب المشاركة فى الإيرادات وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وكذا عدم تحديد قيمة حق الإنتفاع لاراضى كل من مراكز الإتصال وأبراج المحمول ومسارات الشبكات .وفقا لما تقضى به الفقرة رقم ٤ والفقره ٢/أ من البند الثامن من العقد المبرم بينهما .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة بتفعيل بنود التعاقد بشان كل من نسب المشاركة وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .

٢٤- إستمرار الشركة فى الإعتماد علي الإقتراض بالعملة الأجنبية والمحلية والتسهيلات الإئتمانية والتي بلغت نحو ٧٦.٤ مليار جنيه فى ٢٠٢٥/٩/٣٠بنسبة ٢٥٣ % من إجمالي حقوق الملكية، منها نحو٣٧مليارجنيه قروض قصيرة الاجل بنسبة ٤٨% من إجمالي قيمة الإقتراض مما ترتب عليه تحمل الشركة نحو ١٠ مليار جنيه كأعباء لخدمة الدين

وأوصينا بإعادة النظر ودراسة السياسة التمويلية للشركة للحد من إعتماد الشركة على مصادر التموين الخارجية والإعتماد علي مصادرالتمويل الداخلية بالشركة درءاً لتكبدها أعباء وفوائد تمويلية في ضوء إرتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مع تنشيط متحصلات العملاء وترشيد النفقات.

٢٥- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو١٣٦.٢ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ٥.٨ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية المرتدة لبعض الموردين عن الاعوام السابقة وتم تخفيضها بالخطأ من حساب الإيرادات خلال العام ،وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة ، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه.
- نحو ٢٤.٢ مليون جنيه قيمة حق الانتفاع لبعض اراضى الشركة والصادر بشانها حكم قضائى نهائى بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٥.
- نحو ٢٥.٨ مليون جنيه قيمة مبالغ شحن عدادات كهرباء لمحطات المحمول يرجع بعضها لعام ٢٠٢٣ ولم يتم تسويتهما.
- نحو ١٨ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية المؤداه لوحدات ACCESS MSAN ، خدمات MANGMENT SERVICE.
- نحو ٣٤.٥ مليون جنيه قيمة اعمال الدعم الفنى لاجهزة مشروعات التراسل وقيمةخدمات قياس اداء لشبكة المحمول الجيل الرابع.
- نحو ١٤.٦ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة والبالغة نحو ٥.٨ مليار جنيه.
- نحو ٨.٧ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول مسددة مقدما منذ عام ٢٠٢١ .
- نحو ٤.٦ مليون جنيه قيمة اقساط مسددة عن وثائق تامين على الحياة واخطار حوادث لم يتم تسويتها .

وعلى العكس من ذلك تم تحميل حساب المصرفات بالزيادة بنحو ٢٨ مليون نتيجة الخطأ فى حساب قسط الإهلاك عن بعض إضافات الأصول الثابتة .

وأوصينا بحصر كافة المصروفات وإجراء التصويب اللازم.

٢٦- لم تتضمن الإيرادات نحو ٤١.٨ مليون جنيه بيانها كما يلى :

- نحو ٨.٩ مليون جنيه قيمة غرامات التاخير المخصومة من مستحقات أحد الموردين والمدرجة بالخطأ بالارصدة الدائنة على الرغم من موافقة الجهات المختصة بالشركة على الخصم .
- نحو٢٦.٣ مليون جنيه قيمة المبالغ المحصلة كتامين قيمة االوطات المباعة من الخردة والمركبات والتى لم يلتزم المزايدين بسداد باقى قيمة اللوطات رغم انتهاء المدة المحددة للسداد ولم يتم مصادرة المبالغ المذكورة وفقا لما تقضى به شروط المزايدة .
- نحو ٦.٦ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة .

وأوصينا بحصر كافة الايرادات وإجراء التصويب اللازم.

٢٧- لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات ، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو٧٣٩ مليون جنيه ٦٦٨ مليون جنيه علي الترتيب بالرغم من الانتهاء من بعض الاعمال.

كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل (منذ عام ٢٠١٩) بما تم تنفيذه من أعمال طبقا للتعاقدات المبرمة مما يؤثر على ارتفاع قيمه عموله مد خطابات ضمان الدفعه المقدمه المستحقه للبنك المصدر لخطابات الضمان.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة الذي أفاد بأنه "سيتم الاعتراف بصافي الإيراد فقط في نهاية المشروع" مخالفا لما يقضى به معيارالمحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء.

وأوصينا بحصر ما تم تنفيذه من أعمال للمشروعات المشار إليها وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه عاليه، مع مراعاة تخفيض قيمة خطابات الضمان بما تم تنفيذه من أعمال، وكذا موقف تحصيل الدفعات المستحقة عن تنفيذ المشروع طبقاً للعقود المبرمة.

<u>الإستنتاج المتحفظ :</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع - جوانبها الهامة – عن المركز المالي الشركة فى٢٠٢٥/٩/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

<u>مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :-</u>

١- كما هو وارد بالايضاح رقم ١/٣٣ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقله المختصره للشركة المصرية للاتصالات فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ فقد قامت الشركة بتحديد صافى القيمة الدفترية للاصول المتضررة فى حادث حريق سنترال رمسيس بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٧ نحو ١.٤٨٣

مليار جنيه منها نحو ١٢٧.٣ مليون جنيه استبعاد من حساب المخزون وفقا لما ورد بالايضاح رقم ١٨ واستلمت الشركة من شركة التامين مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من تحت حساب التعويض وقامت بتخفيضها من حساب المصروفات الاخرى (الخسائر الراسمالية) وفقا لما ورد بالايضاح رقم ٨ ولم يتم ادراجها ببند مستقل بقائمة الدخل وفقا لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان .

ونشير فى هذا الصدد الى عدم قيام الشركة بموافاتنا بتقارير وتوصيات اللجان المشكلة من قبل الشركة لحصر الاثار الناتجة عن الحريق والتى اسفرت عن الخسائر المشار اليها وكذا لم يتم موافاتنا بموقف العملاء التى تاثرت بالحريق و اذا كان هناك طلب تعويضات للعملاء من عدمه .

وأوصينا بالإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع ضرورة موافاتنا بما سبق الاشارة اليه للوقوف على صحة ماتم اثباته بالخسائر الراسمالية .

٢- وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة وكذا السجلات المالية لحسابات المخزون والعملاء ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة دون الإستفادة منها .

- وجود بعض الأصول تمثل طاقات عاطلة غير مستغلة منها بعض سعات الكوابل الدولية منذ عدة سنوات وبعضها تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها ٢.١ مليار جنيه، كما تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٣.٣مليار جنيه قيمة ما تم انفاقه علي المشاركة في سعات الكابلات البحرية لم يتم استغلالها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢١ وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة، الأوبرا، مركز تحصيل بحلوان، ٠٠ألخ) علي الرغم من إنشاء إدارة عامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية لدراسة مدي الاستفادة بالأراضي والمباني غير المستغلة بالشركة وهو الأمر الذي لم يتم.

ب- عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحري البالغ قيمته نحو١.٤مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ حيث يتم الاكتفاء ببيان فني للكوابل الدولية دون إظهار أثر ذلك علي سجلات الأصول ، فضلا عن عدم إفراد حساب مستقل لتكلفة كابل festoon والظاهرة ضمن تكلفة الكوابل البحرية .

ج- عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

د- عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها علي الرغم من تشكيل لجنة لدراسة ذلك منذ ٢٠١٧/٤ ولم يتم نهو أعمالها حتي تاريخه، ولم تقم الشركة حتي تاريخه بإصدار القواعد التنفيذية للائحة التجارية المعتمدة منذ ٢٠٢٠/٩/١٠، فضلا عن إستمرار وجود متأخرات على بعض عملاء مكاتب بيع الخدمة المرفوعين نهائياً من الخدمة بعضها غير مغطي تامينياً والبعض الأخر تزيد مديونيتهم عن التأمين المحصل.

وأوصينا باتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول ومخزون الشركة حتي لا يمثلا طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة وكذا مساحات تخزينية ،وكذ العمل على تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية لحسابات المخزون والعملاء والالتزام باللائحة التجارية لإحكام أنظمة الضبط والرقابة الداخلية حفاظاً على إيرادات الشركة.

٣- إستمرار الشركة في الاستثمار في شركات[1] بنحو ٣٩.٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية ، و لم نوافق بما إتخذته الشركة من إجراءات للتخارج من تلك الشركات التي لم تجني عائد، أو التي لم تبدأ النشاط، أو تحت التصفية تنفيذاً لتوصيات لجنة الإستثمار وفقا للوارد برد الشركة علي تقاريرنا السابقة .

وأوصينا بإعادة النظر في جدوى إستمرار الشركة في الإستثمارات التي لا تجني ايه عوائد منها.

٤- بلغ رصيد النقدية المحتجزة لدي بعض البنوك نحو ٦٠٠مليون جنيه منها نحو ٢٤.٢ مليون جنيه قيمة حجز اداري لصالح عدة جهات إدارية بالدولة يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ علي الرغم من صدور الفتوي رقم ٥٤/١/٤٩.١ في ٢٠١٧/٩/٢٧من الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع والتي انتهت الي "عدم جواز توقيع الحجز الإداري علي أموال الشركة المصرية للاتصالات لتحصيل ما يستحق للوحدة المحلية ٠٠٠٠ ألخ"، وكذا وجود العديد من الخطابات الواردة من بعض البنوك خلال العام تفيد رفع الحجز الإداري لديها.

فضلاً عن عدم موافاتنا باسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة لصالح الشركة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ على الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة بأنه جاري استخراج الصيغ التنفيذية لها وهو الأمر الذي لم يتم، مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحجز الإداري في ضوء الفتوي المشار اليها حفاظاً علي أموال الشركة، وكذا سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية للأحكام التي صدرت لصالح الشركة والتنسيق مع البنوك لرفع تلك الحجوزات لما له من آثر على عوائد الشركة.

٥- بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٨٦٧.٤مليون جنيه منها نحو ٢٣٠ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد.

وأوصينا بضرورة موافاتنا بأسباب ذلك، والعمل علي تحصيل مديونياتها المستحقة لدي عملائها لما يعود بالنفع علي الشركة.

---

[1] - العربية لتصنيع الحاسبات ، الثريا ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول.

٦- مخالفة الشركة لأحكام المادة (٧) من القانون رقم(١٦ لسنة ٢٠١٨المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١) بشأن انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم حيث لم تقم الشركة بتحصيل قيمة ضريبة قدرها خمسة جنيهات علي كافة الخدمات والمستندات التي تقدمها أو تصدرها ... بناءً على طلب ذوى الشأن ، وقد جاء رد الشركة يفيد " بأن المادة المشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للإتصالات وشركاتها التابعة لأن الشركة لا تملك سلطة زيادة أسعار التجزئة بإرادتها المنفردة ... لعدم وجود نص في القانون يحدد آلية التطبيق في الخدمات التجارية، فضلاً عن إرتفاع أسعار الخدمات مقارنةً بغيرها من الشركات بما يؤثر سلباً علي المركز التنافسي للشركة وشركاتها التابعة ...".

وأوصينا بالإلتزام بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق ما يقضي به القانون المشار اليه.

تحريراً في : ٢٥/ ١١ /٢٠٢٥

مراقبا الحسابات

" محاسبة / سالى مصطفى فاضل " **"محاسب / أحمد عبد الجليل إبراهيم "**

وكلاء الوزارة

"محاسب / حسن سعيد يوسف" **"محاسبة / هويدا السيد صابر"** **"محاسبة/ عبير طلعت عبد العزيز"**

"محاسبة / أمانى حنفى الرشيدى" **"محاسب/ عاطف السيد عبد السلام"** **"محاسبة/ نحمده أبراهيم محمد "**

الوكيل الأول

مدير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

"محاسبة / نبيله محروس حلمي "

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــالية المجمعة الدورية المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٥/٩/٣٠

****

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" وشركاتها التابعة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ وكذا القوائم المجمعة المختصرة للدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والمعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة نشير إلى ما يلي: -

١. لم نواف بالقوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ للشركة التابعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية "مينا" ، وما تم موافاتنا به من قوائم مالية للشركات التابعة الأخري غير معتمدة كما لم نواف بتقارير مراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

كما تم إعداد القوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ باستخدام بيانات مالية غير معتمدة وغير مدققة للشركات الشقيقة (فودافون ، خدمات التوقيع الإلكتروني ، ماتريكس للتكنولوجيا المتطورة والحلول

المتكاملة) في ذات التاريخ الأمر الذي لم يُمكنا من الوقوف على صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة ، كما لم نواف بالقوائم المالية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ لشركتي (خدمات التوقيع الإلكتروني، ماتريكس للتكنولوجيا المتطورة والحلول المتكاملة) وكذا محاضر إجتماع الجمعيات العمومية لهما والمنعقدة لمناقشة نتائج أعمالهما في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

وأوصينا بموافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة والشقيقة ومحاضر إجتماع جمعياتهما العمومية، وكذا تقارير مراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم.

٢. الاستمرار في تسجيل بعض الاستثمارات المدرجة ضمن بند "استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" **بالتكلفة** بدلاً من القيمة العادلة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية، والبالغة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم إضمحلال قدره نحو ٤٠ مليون جنيه).

وأوصينا بالالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

٣. تم حساب الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح الغير موزعة بالشركات التابعة والشقيقة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بنحو ٣.٩١٢ مليار جنيه وقد تبين بشأن ما تم خصمه كنصيب مقترح لكل من العاملين ومجالس إدارات لبعض تلك الشركات من المبالغ القابل توزيعها وفقاً للمادة (٤١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ **وبيان ذلك كما يلي :-**

- عدم خصم المبلغ المقترح توزيعه لكل من العاملين ومجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للإتصالات اللاسلكية "ميرك" من أرباح التسعة أشهر الأولي من العام المالي الحالي ٢٠٢٥ (وقد بلغ المنصرف لهم من أرباح العام المالي السابق ٢٠٢٤ نحو ٢.٦ مليون جنيه).
- إنخفاض قيمة المبالغ المقترح توزيعها لكل من العاملين ومجالس الإدارة لبعض الشركات والتي تم خصمها من أرباح التسعة أشهر الأولي من العام المالي الحالي ٢٠٢٥ مقارنة بثلاثة أرباع القيمة الفعلية المنصرفة لهم من أرباح العام المالي السابق ٢٠٢٤ وبيان ذلك كما يلي:-

- بلغ المبلغ المخصوم كمقترح توزيع لكل من العاملين ومجلس الإدارة للشركة المصرية لنقل البيانات "WE DATA" نحو ٢٩١.٣٧٥ مليون جنيه في حين بلغ "ثلاثة أرباع" المنصرف لهم من أرباح العام المالي السابق ٢٠٢٤ نحو ٤٠٤.٢٤ مليون جنيه (منصرف لهم نحو ٥٣٨.٩٨٧ مليون جنيه).
- بلغ المبلغ المخصوم كمقترح توزيع لكل من العاملين ومجلس الإدارة للشركة المصرية للإتصالات لنظم المعلومات "أكسيد" نحو ١٢٩.٥ مليون جنيه في حين بلغ "ثلاثة أرباع" المنصرف لهم من أرباح العام المالي السابق ٢٠٢٤ نحو ١٦٥.٩ مليون جنيه (منصرف لهم نحو ٢٢١.٢٢١ مليون جنيه).
- بلغ المبلغ المخصوم كمقترح توزيع لكل من العاملين ومجلس الإدارة لشركة "سنترا للتكنولوجيا" نحو ٦.٤٨٤ مليون جنيه في حين بلغ "ثلاثة أرباع" المنصرف لهم من أرباح العام المالي السابق ٢٠٢٤ نحو ١١.٢مليون جنيه (منصرف لهم نحو ١٤.٩٥٢ مليون جنيه).

- بلغ المبلغ المخصوم كمقترح توزيع لكل من العاملين ومجلس الإدارة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الألكتروني "إيجيبت تراست"- شركة شقيقة - بنحو ١٦.٣٤٦ مليون جنيه وذلك عن توزيعات كل من أرباح العام المالي السابق ٢٠٢٤ وكذا أرباح التسعة أشهر الأولي من العام المالي الحالي ٢٠٢٥ (بلغ المنصرف لهم في العام المالي الأسبق ٢٠٢٣ نحو ٢٠.٣٧٢ مليون جنيه).

وأوصينا بإجراء التصويب اللازم.

٤. وجود العديد من الملاحظات والتي لها تأثير علي قائمتي المركز المالي والدخل الدورية المجمعة المختصرة والواردة بتقريـــر الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المـــالية المستقلة الدورية المختصرة للشركة فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ ومن أهمها ما يلي:-

أ- تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١.٩٢مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي:

- نحو ١.٣ مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية – صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

- نحو ٥٧٠ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري – أسيوط-قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات، وكذا عدم تجديد بعض عقود حق الإنتفاع بمناطق الصعيد، مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوي ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء فضلا عن قيام الشركة بسداد بعض المبالغ كربع على بعض الاراضى بإحدى المحافظات بناء على الأحكام الصادرة فى هذ الشأن .

- وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي- مباني – سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ ومن أمثلة ذلك:-

- نحو ١٥.٨مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ لارض حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.
- نحو ٢٠.٥ مليون جنيه قيمة التعديات على بعض سنترالات بقطاع الاسكندرية ومطروح .

- نحو ٥.٢ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين "مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض وماعليها من مباني وتسليمها فعلياً للمدعين وخرجت من حيازة وملكية الشركة وقامت الشركة بنقض الحكم بالدعوى رقم ١٦٤٣٤لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم، وتم النظر في الشق الموضوعي وقررت محكمة النقض بجلستها في ٢٠٢٤/٣/٦ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضي من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي للشركة موضوعاً وإحالة القضية مجدداً الي محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيلها لإعادة الإعلان .

ويتصل بما سبق أنه قبل صدور حكم محكمة النقض سالف الذكر قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد بائعي الأرض (مطالبة بنحو ٣٠ مليون جنيه من قيمة الأرض وما زاد من قيمتها حتى وقت إستحقاقها والتعويض المناسب)، وقد صدر حكم لصالح الشركة بالزام المدعي عليهم – بائعى الأرض - بأن يؤدوا مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه مضافاً اليها الفوائد القانونية وتعويض بنحو ١٠٠ألف جنيه، وقد تم الطعن علي الحكم المذكور بطريق الاستئنافين رقمي (٨٩٩٤، ٩١٤٣) لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيل النظر فيهما للحكم وحتى تاريخه لم يتم إصدار أية أحكام وما زالت متداولة .

وأوصينا بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، وموافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضي المملوكة للشركة، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عاليه.

ب-ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مسار بطول ١١.٨ ألف متر طولى على الترتيب حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام لتعذر سحب الكوابل منها فضلا عن نحو ٦٢ الف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها حتي ٢٠٢٥/٩/٣٠ ، فضلا عن عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN والتى بلغ أمكن حصره منها عدد ٦٣٢٦ بطارية من حسابات الأصول الثابتة.

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

ج- لم تقم الشركة بإستبعاد تكلفة بعض السعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ١.٤٤مليار جنيه المعادل لنحو ٣٠ مليون دولار على بعض الكوابل، ونشير في هذا الصدد الي قيام الشركة باستبدال بعض السعات بينها وبين أحد الكوابل (بدون مقابل) دون اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر علي حساب الاصول واهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول والإستهلاك على حقيقتهما.

د- عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو١.٥٤٩ مليار جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيارى المحاسبة المصرية رقمى (١٠ ، ٢٣) وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك و الإستهلاك تتمثل في :

- نحو ٧٧٠ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣.
- نحو ٥١٩ مليون جنيه قيمة الانظمة والمعدات لمجابهة زيادة سعات الانترنت بمراكز بيانات الشركة .
- نحو ١٧٦ مليون جنيه قيمة الفرق بين ماتم إضافته على الاصول وقيمة الفواتير الوارد من شركة هواوى عن توريد اجهزة تحديث أنظمة خدمة العملاء لخدمات المحمول والثابت والبيانات الارضى BSS .
- نحو ٨٤.٢ مليون جنيه والمدرجة بحساب الأرصدة المدينة والمتمثلة فى :-

❖ نحو١٥.٦مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتى تم إستلامها نهائيا بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨ .

❖ نحو ٤.٢ مليون جنيه قيمة عدد٤٠٠ بطارية لاجهزة UPS والتى تم توريدها وتركيبها فى مارس ٢٠٢٥ .

❖ نحو ٦٤.٤ مليون جنيه قيمة المهمات المنصرفة من المخازن والمبالغ المنصرفة من بنك الإستثمار القومى على بعض مشروعات الشركة القومية .

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية مع موافاتنا بما إنتهت إليه القضية المشار إليها.

ه- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو١٣٦.٢ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ٣٤.٥ مليون جنيه قيمة اعمال الدعم الفنى لاجهزة مشروعات التراسل وقيمة خدمات قياس اداء لشبكة المحمول الجيل الرابع.
- نحو ٢٥.٨ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول مسددة منذ عام ٢٠٢١ وقيمة مبالغ شحن عدادات كهرباء لمحطات المحمول يرجع بعضها لعام ٢٠٢٣ ولم يتم تسويتهما.
- نحو ٢٤.٢ مليون جنيه قيمة حق الانتفاع لبعض اراضى الشركة والصادر بشانها حكم قضائى نهائى بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٥.
- نحو ١٨ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية المؤداه لوحدات ACCESS MSAN ، خدمات MANGMENT SERVICE.

- نحو ١٤.٦ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة والبالغة نحو ٥.٨ مليار جنيه.
- نحو ٨.٧ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول مسددة مقدما منذ عام ٢٠٢١ .
- نحو ٥.٨ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية المرتدة لبعض الموردين عن الاعوام السابقة وتم تخفيضها بالخطأ من حساب الإيرادات خلال العام ،وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة ، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه.
- نحو ٤.٦ مليون جنيه قيمة اقساط مسددة عن وثائق تامين على الحياة واخطار حوادث لم يتم تسويتها .

وأوصينا بحصر كافة المصروفات وإجراء التصويب اللازم.

و- لم تتضمن الإيرادات نحو ٦٤١.٢ مليون جنيه **بيانها كما يلى :**

- نحو ٦٠٦ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة .
- نحو٢٦.٣ مليون جنيه قيمة المبالغ المحصلة كتامين قيمة اللوطات المباعة من الخردة والمركبات والتى لم يلتزم المزايدين بسداد باقى قيمة اللوطات رغم انتهاء المدة المحددة للسداد ولم يتم مصادرة المبالغ المذكورة وفقا لما تقضى به شروط المزايدة .
- نحو ٨.٩ مليون جنيه قيمة غرامات التاخير المخصومة من مستحقات أحد الموردين والمدرجة بالخطأ بالارصدة الدائنة على الرغم من موافقة الجهات المختصة بالشركة على الخصم .

وأوصينا بحصر كافة الايرادات وإجراء التصويب اللازم.

<u>الإستنتاج المتحفظ</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ وعن نتائج أعمالها المجمعة وعن تدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

<u>مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً</u>

١. استمرار الشركة في الاستثمار في شركات [١] لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال **بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه.**

[١] - ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول

ويتصل بما سبق ساهمت الشركة المصرية (الأم) في العديد من الشركات (استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نورد بشأن بعضها **ما يلى:** -

أ- **شركة صندوق تنمية التكنولوجيا** مستثمر فيها بمبلغ ٦٠ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦.١٥ % من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد استثمار بنحو ٢١,٤٩٧ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار وحتى تاريخه ، وقد تم اتخاذ قرار بتصفية الصندوقين وفقاً لموافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك، وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا السابق علي مراجعة القوائم المجمعة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بأنه تم عقد جمعية عامة عادية بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥ والذي تم فيه الموافقة على العرض المقدم لشراء حصة الصندوق الاول والثاني في شركة تطبيقات الكروت الذكية وهو الاستثمار الوحيد المتبقي، وبالتالي الانتهاء من اعمال التصفية تباعاً.

وأوصينا بموافاتنا بمستجدات تصفية الصندوقين.

ب- **شـــــركة كويك تل** مستثمر فيها بمبلغ نحو١١.٥٢٤ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٢، وتم حساب اضمحلال لتلك القيمة في السنوات السابقة نظراً لتدهور نتائج أعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتى صدور حكم محكمة استئناف عالي القاهرة الاقتصادية في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بإشهار إفلاس تلك الشركة.

وأوصينا بموافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وورود للشركة وأثر الحكم المشار إليه على استثمار الشركة المصرية في الشركة المذكورة.

ج- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه وقد تم حساب اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الأعوام السابقة، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٥.٧ مليون جنيه (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) لتبلغ جملة الخسائر المرحلة للشركة نحو ١٠٠.٥٥٩ مليون جنيه بنسبة ١٤٣.٦ % من رأسمالها المصدر ، هذا وقد سبق وأن أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الأم في ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات في الشركة المذكورة ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة علي مراجعة قوائمها المالية المجمعة بان الشركة مازالت تحقق خسائر وهو ما يضعف موقف الشركة في حالة التخارج وكذلك عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من حصص المساهمين الاخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال.

وأوصينا بموافاتنا بأخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة تطبيقاً لقرار لجنة الاستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦.

٢. تحقيق بعض الشركات التابعة لخسائر وإنخفاض الأداء المالي للبعض الآخر، ومن ذلك على سبيل المثال:-

(أ) **شركة تي إي إس للاستثمار الرياضي**

حققت الشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ صافي خسارة نشاط بنحو ٤٥.١٢٣ مليون جنيه، وحققت صافي خسارة بنحو ١٢٤.٢٣ مليون جنيه (متأثرة بتكاليف تمويلية "القيمة الحالية لعقود التأجير التشغيلي" بنحو ٨٦.٥ مليون جنيه).

(ب) **شركة سنترا للتكنولوجيا**

حققت الشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ صافي ربح نشاط بنحو ٥٣.٨ مليون جنيه مقابل نحو ٥٠٥.٤ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٩/٣٠ "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ٤٥١.٦ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٨٩ %) كما حققت الشركة صافي ربح بنحو ٨٩.٤ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مقابل نحو ٣٨٢ مليون جنيه "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ٢٩٢.٦ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٧٧ %) .

(ج) **شركة المصرية للإتصالات لنظم المعلومات**

حققت الشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ صافي ربح نشاط بنحو ٣٢٨.١ مليون جنيه مقابل نحو ٥٨٩.٣ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٩/٣٠ "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ٢٦١.٢ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٤٤ %) كما حققت الشركة صافي ربح بنحو ٢٠٤.١ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مقابل نحو ٤٤٣.٨ مليون جنيه "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ٢٣٩.٧ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٥٤ %) .

وأوصينا بموافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه والعمل على النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة الأم.

ويتصل بما سبق وفقاً للإيضاح رقم (٢٣) بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٧٦.٤٢١ مليار جنيه بنسبة ١٣١ % من إجمالي حقوق الملكية (منها نحو ٣٧.٠٩٤ مليار جنيه بنسبة قدرها ٤٩ % يستحق خلال عام)، هذا وقد حققت المجموعة صافي ربح نشاط بنحو ٢٠.٧٠٨ مليار جنيه وحققت صافي ربح (بعد الضريبة) بنحو ١٦.٩٨٧ مليار جنيه متأثرة بالتكاليف التمويلية البالغة نحو ١٠.٧١٩ مليار جنيه (منها نحو ١٠ مليار جنيه مصروفات وفوائد تمويلية).

نوصي بإعداد الدراسات اللازمة لتقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد المجموعة أعباء تمويلية متزايدة في ضوء إرتفاع كلاً من أسعار الصرف والفوائد التمويلية.

٣. لم يتم تحصيل مبلغ نحو ٣٤.٧٥٤ مليون جنيه تمثل حصة المجموعة المقررة من توزيعات أرباح الشركات التالية:-

- نحو ٣٣.٥٧٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ٧٠٥ ألف دولار) تخص توزيعات أرباح شركة "عرب سات" عن أعوام (٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤) وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا

السابق علي مراجعة القوائم المجمعة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بأنه بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ ورد خطاب من شركة عربسات يفيد بانه تم احتجاز الارباح نتيجة المديونية المستحقة على جمهورية مصر العربية من التليفزيون المصري.

- مبلغ ١.١٧٧ مليون جنيه نصيب الشركة المصرية للإتصالات من توزيعات أرباح شركة تكنولوجيا المعلومات المدنية (CITC) عن العام المالي ٢٠٢٤. وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا السابق علي مراجعة القوائم المجمعة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بأنه لم يتم توزيع الأرباح حتى الآن بسبب تعثر السيولة لدى الشركة علماً بأنه لم يتم انعقاد جمعية عمومية للبت فى موقف التوزيعات حتى تاريخه.

وأوصينا بإتخاذ اللازم نحو مخاطبة شركة "العرب سات" للحصول على توزيعات الأرباح المستحقة وعدم جواز ربطها بالمديونية المستحقة علي التليفزيون المصري ، وكذا مخاطبة شركة تكنولوجيا المعلومات المدنية (CITC) بضرورة الإلتزام بأحكام المادة (٤٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تقضي باستحقاق حصة المساهم من الأرباح وأن يقوم مجلس إداراتها بتوزيعها خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجمعية للشركات العاملة داخل جمهورية مصر العربية.

٤. لم نواف بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية العادية لبعض الشركات التابعة والشقيقة وكذا المبوبة من خلال الدخل الشامل الآخر والخاصة بإعتماد قوائمهم المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

نوصي بسرعة موافاتنا بها.

تحريراً في : ٣٥/ ١١ /٢٠٢٥

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير إدارة

"محاسب/إيهاب سالم محمود" "محاسب/ خالد عبدالمحسن إسماعيل" " محاسب/شريف فاروق الدسوقي"

الوكيل الأول

مدير إدارة

" محاسبة / نبيلة محروس حلمي"